النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

بعد استعراض الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. القوائم والتقارير المالية تمثل المصدر الأساسي للحصول على المعلومات المالية بغرض اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل في سوق المال.
2. أعداد القوائم والتقارير المالية المنشورة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية اللازمة للمتعاملين في سوق المال من مستثمرين ودائنين ومدخرين وممولين ومحللين ماليين وغيرهم.
3. ملائمة المعلومات المالية تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبوء بالنتائج المتوقعة مستقبلا لأداء الشركات المدرجة بسوق المال، وتقدير حجم الالتزامات المالية للشركات ومقدار التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية، وبالتالي تقدير درجة المخاطر ة التي يتعرض لها المتعاملين في سوق المال.
4. التقارير والقوائم المالية المنشورة التي تعدها الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية قاصرة في تلبية احتياجات مستخدميها بالمعلومات المالية التي تساعدهم في تقدير درجة المخاطرة في الاستثمار في الأسهم، نسبة لأنها تقتصر على توفير المعلومات المتعلقة بالأداء الفعلي فقط دون التعرض للوضع والأداء المتوقع والمستقبلي وبالتالي فهي قوائم مالية تاريخية.
5. كفاءة سوق المال تعتمد على وفرة ومصداقية المعلومات المالية وملائمتها (الملائمة والموثوقية والثبات)، ومدى قدرتها على التنبؤ بالمستقبل وتوقعات الأرباح وتقدير المخاطر الاستثمارية وتأثيرها على أسعار الأوراق المالية.
6. الإفصاح الكافي في القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين في سوق المال مما يسهل اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية المختلفة.
7. تتباين العوامل التي تؤثر في تركيبة الهيكل التمويلي كالآتي:
   أ. السياسات التمويلية للشركات وهى رغبتها في تحمل المخاطر ة.
   ب. سياسات النمو والتوسع في أنشطة الشركات المدرجة.
   ج. حجم الأموال بالشركات (التركيبة الحالية) وكذلك مدى استقرار الأرباح والمبيعات في الشركات.
   د. التركيبة الحالية للمساهمين بالشركاتومدى ر غبتهم في دخول مساهمين جدد.
   هـ. السياسات التمويلية المصرفية متمثلة في حجم التمويل المتاح بالمصرف، وشروط منح التمويل من حيث المدة والتكلفة و الضمانات والصيغ التمويلية.

و. تطور السوق المالي وذلك نسبة لارتفاع ثقة المتعاملين في السوق عند تطور حركة التداول بالسوق.

8. تختلف الأدوات التمويلية تبعاً لتشريع الأنظمة القانونية والمالية في الدولة وبالتالي يتأثر الهيكل التمويلي للشركات المدرجة بسوق المال بالبيئة القانونية والاقتصادية المحيطة بهذه الشركات.
9. هناك كثير من العوامل التي تؤثر في عملية المفاضلة ما بين الخيارات التمويلية كالآتي:
   أ. حدة المنافسة في السوق.
   ب. النمو والتوسع في أنشطة الشركات.
   ج. حالات عوامل الكساد في السوق.
   د. النمو والاستقرار في أرباح الشركات.
   هـ. التركيبة الحالية للأصول بالشركات.
   و. متانة المركز المالي.
   ز. درجة المخاطرة التي ترغب الشركات في تحملها.
   ح. وفرة التدفقات المالية والنقدية.
10. لمواكبة مفاهيم العولمة المالية ولتلبية احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية يتطلب الأمر زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة بسوقي الخرطوم وأبوظبي للأوراق المالية.
11. يعد التحليل المالي إحدى الأدوات المهمة التي تساعد في تقويم الأداء للشركات المدرجة بسوق المال بما يوفره من معلومات ومؤشرات تصلح لتقويم الوضع المالي الحالي، والتنبؤ المستقبلي، وتقدير الربحية والمخاطر المالية وبالتالي المساعدة اتخاذ القرارات المالية المناسبة.
12. اعتماد المستثمرين والمؤسسات المالية على نتائج ومؤشرات تحليل الهيكل التمويلي يمكن من تقويم كفاءة الأداء للشركات المدرجة وبالتالي يوفر المعلومات المالية الملائمة للمتعاملين بالسوق المالي في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية.
13. استخدام مؤشرات تحليل الهيكل التمويلي يمكن من تقويم كفاءة الأداء ومدى استخدام الأموال المستثمرة وطبيعة ومدى توازن الهيكل التمويلي والمخاطر المالية التي يواجهها.
14. تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية والأدوات التمويلية يساعد المصارف في جذب وتوفير الموارد المالية وبالتالي اتساع حجم الأموال المتاحة للتمويل.
15. هناك الكثير من العوامل التي ساهمت في قلة حجم التمويل المصرفي الممنوح للشركات المدرجة وهي كالآتي:

أ. ارتفاع التكلفة التمويلية.

ب. صغر حجم السقوف التمويلية.

ج. قلة ومحدودية الأدوات التمويلية المصرفية وتركيزها على أدوات تمويلية قصيرة الأجل.

د. كثرة القيود المصرفية الناتجة من سياسات وموجهات البنك المركزي.

16. هناك الكثير من العوامل التي تؤثر سلباً في حجم التداول في أسهم الشركات المدرجة بسوق المال وهي:

أ. قلة الوعي الاستثماري للمستثمرين والمدخرين.

ب. اتجاهات السيطرة والملكية في بعض الشركات.

ج. عدم الانتظام في انعقاد جلسات الجمعيات العمومية.

د. سيطرة الدولة على بعض الأنشطة الاقتصادية.

هـ. التشريعات الضريبية المحيطة بالشركات المدرجة.

و. الازدواجية القانونية والإدارية المحيطة بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

17. هناك الكثير من العوامل التي تؤثر إيجابياً في حجم التداول في أسهم الشركات المدرجة بسوق المال وهي:

أ. ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات.

ب. استقرار وزيادة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم.

ج. التوسع والنمو بأنشطة الشركات.

18. الإصدارات المالية والاقتصادية الصادرة من إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافية لزيادة الوعي الاستثماري والادخاري للمتعاملين بسوق المال.

19. الإصدارات الحكومية ممثلة في شهادات المشاركة الحكومية (شمم، شهامة) ساهمت في إحجام المستثمرين من التداول في أسهم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية نسبة لارتفاع العوائد المحققة من الاستثمار في الإصدارات الحكومية.

20. التقنية الالكترونية ونظم الاتصالات المستخدمة بسوقي الخرطوم وأبوظبي للأوراق المالية لازالت بحاجة إلى مواكبة التطورات العالمية وبالتالي المساهمة الفاعلة في رفع مستوى كفاءة سوق المال.

21. يعتبر القطاع المصرفي، والقطاع الخدمي ممثلا في الشركة السودانية للاتصالات من أكثر القطاعات تداولاً في سوق الخرطوم للأوراق المالية، ويعتبر القطاع الزراعي والصناعي أقل القطاعات بسوق الخرطوم للأور اق المالية تداولا،ويعزى ذلك لقلة

الشركات المدرجة بهذه القطاعات بالرغم من دخول السودان عالم الدول المنتجة للبترول وتوفر الأراضي الزراعية والمياه.

22. يعتبر القطاع المصرفي والقطاع الصناعي من أكثر القطاعات تداولا في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ويعتبر القطاع التجاري من القطاعات التي لم تشهد تداولا في أسهمها.

ثانيا: التوصيات

1. زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة بسوقي الخرطوم وأبوظبي وذلك بإلزامها بإصدار تقارير ربع سنوية وتقديمها لإدارة السوق، مع ضرورة إلتزام كافة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المطلوبة عند إعداد ونشر القوائم المالية في مواعيدها المحددة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية.
2. على إدارة سوق الخرطوم وأبوظبي للأوراق المالية تطوير أنظمة الإفصاح بحيث يتم توفير البيانات المالية ومؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية وحجم الدخل القومي ومعدلات التضخم والسياسيات النقدية والتشريعات الضريبية بشكل إلكتروني بما يكفل سرعة الإفصاح وتوفيره لأكبر شريحة من المتعاملين بالأوراق المالية.
3. احتوى التقارير والقوائم المالية المنشورة الخاصة بالشركات المدرجة بسوق المال على إيضاحات عن السياسة النقدية والتمويلية وحجم الناتج المحلي بما يمكّن المتعاملين بسوق المال من معرفة تأثير تلك العوامل على الربحية والتداول في أسهم الشركات المدرجة.
4. يتطلب إعادة عرض وتبويب القوائم والتقارير المالية من قبل إدارة السوق المالي بما يتوافق واحتياجات مستخدميها وبالتالي تزيد من درجة الثقة في البيانات والمعلومات المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة بسوق المال.
5. ضرورة إرفاق قوائم مالية إيضاحية خاصة بتطورات الهيكل التمويلي من حيث الحجم وتركيبة المساهمين وتطور تركيبته التمويلية من أموال ملكية وأموال مديونية، وآثار تلك التطورات على ربحية المنشأة، وبالتالي تبصير المستثمرين والمتعاملين بأهمية هذه المعلومات.
6. ضرورة شمول التقارير المالية المنشورة على الخطط التقديرية والأداء الفعلي والتوقعات المستقبلية وذلك بالإفصاح عن الأنشطة والأرباح العادية وغير العادية، وفروقات أسعار الصرف، وتأثير أنشطة الشركات المدرجة بالسوق المالي على البيئة ودورها في خدمة المجتمع.

7. ضرورة إصدار تقارير وقوائم مالية ملحقة تشير إلى التغيرات في مستوى الأسعار، بالإضافة إلى قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج، وقوائم لتوقعات الإدارة المستقبلية، وتقارير مجلس الإدارة والمراجع العام، ومؤشرات السياسات الاقتصادية الكلية وحجم الدخل القومي ومعدلات التضخم والسياسيات النقدية والتشريعات الضريبية.
8. ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم لزرع الثقة حتى تقوم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بطرح أسهم جديدة للاكتتاب المباشر لزيادة الاستثمارات وتوسيع قاعدة الملكية وتذويب تركيزات الملكية فيها.
9. إعادة هيكلية رؤوس أموال الشركات المدرجة بسوق المال بحيث أن لا يقل عدد المساهمين في الشركات المدرجة عن 100 مساهم، وذلك حتى يتم القضاء على اتجاهات السيطرة والتركيبة العائلية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم.
10. ضرورة إنشاء مؤسسات تمويلية تكمل عمل المصارف التجارية وذلك بإيجاد أسواق منتظمة ومنظمة للتمويل متوسط وطويل الأجل لتوفير التمويل اللازم للشركات المدرجة بسوق المال، مما يدعم المشروعات التنموية وبما يتوافق مع السياسيات المالية العامة في الدولة والجهات المشرفة على السوق المالي.
11. استكمال سياسات الدمج المصرفي لخلق كيانات مصرفية قوية ومواكبة متطلبات لجنة بازل، بما يحقق السلامة المصرفية لبناء جهاز مصرفي يستطيع مواكبة المنافسة العالمية مع توسيع قاعدة الخدمات المصرفية ورفع مستوى كفاءة إدارة المصارف، ورفع مستوى أجهزة الرقابة المعنية بتقويم الأوضاع المالية للمصارف.
12. تبني سياسات وموجهات تمويلية لتخفيض تكلفة التمويل المصرفي ليواكب التطورات العالمية في التمويل، مع تطوير الأدوات التمويلية المستخدمة حالياً لتواكب متطلبات الشركات المدرجة مما يساعد على جذب المدخرات الأجنبية والمحلية وتوسيع قاعدة المدخرين والمتعاملين بسوق المال.
13. الانفتاح نحو الأسواق العربية والإقليمية وذلك بزيادة إدر اج الشركات السودانية فيها، ا ودراج أسهم شركات عربية وا إقليمية للتداول في سوق الخرطوم وا زالة العوائق التي تحول دون ذلك، مما يسهل حركة انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين هذه الأسواق مما يزيد من فرص التمويل للشركات المدرجة والعمل على ربطها إلكترونياً لتسهيل عملية التسوية ونقل الملكية.
14. قيام إدارة سوقي الخرطوم وأبوظبي بتشجيع الجهات المختصة على إجراء تطوير شامل للتشريعات المنظمة لعمل السوق وذلك بغرض إعداد أنظمة وتشريعات تتماشى

مع أحدث المعايير العالمية في صناعة الأسواق المالية وإعداد نظم لمعايير الكفاءة المالية لشركات الوكالة والوساطة المالية.

15. مواكبة الطفرة الهائلة في عالم الاتصالات من خلال تطوير موقع سوق الخرطوم على شبكة الإنترنت من الناحية الفنية، وربط السوق المالي بشركات الوكالة وذلك بغرض تمكنهم من التداول عن بعد من مكاتبهم خارج السوق مع تقديم خدمة التداول عن طريق الإنترنت، وتوفير خدمة للمتعاملين بمتابعة الأسعار واستعراض طلبات الشراء والبيع عن طريق الاستخدام الأمثل للتقنية والتجارة الإلكترونية.
16. ضرورة تصنيف الشركات المدرجة بسوق الخرطوم المالي من قبل وكالات التصنيف الائتماني الإقليمي والعالمي حتى تتمكن هذه الشركات من طرح أسهمها على المستوى الإقليمي والعالمي.
17. ضرورة الاهتمام بعملية تحليل بيانات الهيكل التمويلي للشركات المدرجة، لما لها من دور في زيادة الوعي الادخاري والاستثماري للمتعاملين، وبالتالي توفير المعلومات الملائمة وتقدير التنبؤات بالمخاطر المالية المتوقعة وبالتالي الاستفادة من مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية.
18. على إدارة سوقي الخرطوم وأبوظبي للأوراق المالية زيادة التعاون والتنسيق مع المؤسسات والأسواق المالية العربية والدولية، والانضمام إلى الاتحاد الدولي للبورصات، والعمل على توقيع اتفاقات تعاون مع الأسواق العربية وصولاً إلى إدراج متبادل للشركات.
19. ضرورة تحديد إدارة للمعلومات والتوعية تقوم بمراجعة وتحليل البيانات المالية الخاصة بجميع الشركات المدرجة بهدف نشر الوعي الاستثماري بين أفراد المجتمع، وتكون معنية أيضاً برفع المستوى التأهيلي العلمي والعملي للعاملين بالشركات المدرجة بسوق المال، مع تبني إدخال مفاهيم الاستثمار المالي في مراحل تعليمة مبكرة، مع رفع المستوى التأهيلي للطلاب والخريجين.
20. إنشاء قسم مختص يكون معنياً بمتابعة إلزامية قيام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم في إعداد قوائمها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، واتخاذ العقوبات اللازمة على الشركات غير الملتزمة، حتى ترتفع درجة العرض والإفصاح والشفافية فيها، وبالتالي تتاح فرصة أكبر للمستثمرين المحليين والأجانب في تقويم أداء الشركات.
21. إتاحة الفرصة للمحللين الماليين والمختصين ذوي الخبرة والكفاءة للاستفادة منهم في تحليل البيانات المالية للشركات المدرجة بسوق المال، وذلك بإصدار صحف ومجلات

اقتصاديةوا ٍنشاء محطة إذاعية وتلفزيونية وتنظيم ندوات وسمنارات خاصة بالاستثمار في الأوراق المالية بما يساهم في بث الوعي الاستثماري.

22. إنشاء جهات متخصصة تتصف بالحيادية التامة في مجال الأبحاث والدراسات والتحليل المالي بهدف توفير المعلومات والشفافية بأوضاع الأوراق المالية المدرجة في السوق،وذلك حفاظاً على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بسوق الأوراق المالية خدمة للاقتصاد الوطني.
23. مواكبة التطورات العالمية وذلك بعمل الإصلاحات القانونية والتشريعية والجمركية والضريبية، ومراجعة القوانين التجارية الخاصة بالشركات المدرجة حتى تواكب المتغيرات العالمية (تعديل قانون الشركات لسنة 1925م)، بما يمكن من استقطاب المستثمرين من داخل وخارج السودان.
24. على إدارة سوق الخرطوم وأبوظبي للأوراق المالية تطوير وتفعيل القوانين والتشريعات على مستوى الدولة لتنظيم المعاملات الإلكترونية وصولاً إلى تطوير موقع السوق على شبكة الإنترنت من الناحية الفنية وكذلك من ناحية المعلومات والبيانات التي يوفرها، حتى ترتفع درجة الثقة والشفافية لحماية حقوق المستثمرين المحليين والأجانب.
25. العمل على وضع سياسات تؤدي إلى إلغاء الامتيازات والاحتكارات لبعض الشركات المدرجة والمؤسسات الحكومية، حتى ترتفع درجة الثقة في المناخ الاستثماري العام، وذلك بخروج الحكومة من مشروعات وصناعات السكر والسكة حديد، الكهرباء والمشاريع الزراعية والنقل الجويوا ٍدراجها في السوق المالي.
26. تسهيل وتطوير الإجراءات والنظم الإدارية في كافة المعاملات المالية والإدارية بين الجهات المشرفة على النشاط المالي، وذلك بإزاحة الازدواجية القانونية بين الجهات المختلفة المشرفة على النشاط المالي وكذلك التعقيدات والرسوم بين الولايات المختلفة.
27. ضرورة تنظيم مؤسسات للنظم والسياسات المحاسبية في السودان بتكوين مجلس للمعايير المحاسبية المالية بغرض إصدار معايير تكون ملزمة للشركات المدرجة في أسواق المال.
28. إصدار نشرات وتقارير عن حركة التداول في سوق الخرطوم وأسعار الأوراق المالية بشكل دوري،و أسبوعي وشهري مع إصدار دليل للشركات المدرجة ودليل المستثمر ونشرة لأهم البيانات والمؤشرات المالية بانتظام، بما يوفر المعلومات والبيانات الأساسية عن أوضاع الشركات المدرجة في السوق لتمكين المستثمرين والمتعاملين في ترشيد واتخاذ قراراتهم المالية.

29. العمل على وضع خطط لتطوير وتأهيل كافة الكوادر البشرية العاملة في القطاعات ذات العلاقة بسوق المال حتى تتم مواكبة التطورات المالية العالمية، وذلك بمشاركة العاملين في حقل الأسواق المالية وشركات الوكالة المالية في دورات داخلية وخارجية وذلك للتدريب على أنظمة التداول والتسوية الإلكترونية والتحليل المالي والإطلاع على تجارب الأسواق المالية في الدول الأخرى.

الرؤى المستقبلية

بعد استعراض هذه التوصيات يرى الباحث أن هذه الدراسة ستفتح آفاق لدراسات مستقبلية تساهم في رفع مستوى كفاءة المعلومات المالية، وتطوير وتعميق مفاهيم الاستثمار المالي في الأسواق المالية وهي:

1. تباين محددات هيكلة رؤوس أموال الشركات المدرجة بسوق المال.
2. استراتيجية دعم الابتكار في مجال الأدوات المالية الحديثة في أسواق المال.
3. الأدوات المالية الحديثة ودورها في جذب رووس الأموال.
4. دور شركات تصنيف الملاءة المالية في رفع مستوى كفاءة أسواق المال.
5. استراتيجية قيام صناديق ضمان الاكتتاب في الأسواق المالية.
6. العوامل المؤثرة على أنشطة الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية.

المراجــع

قائمة المراجع

أولاً : القران الكريم

ثانياً : المراجع العربية

1. أحمد الشرباطي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، (بيروت: دار الجيل،1981م).
2. أحمد نور، **محاسبة التكاليف من الناحية النظرية والتطبيقية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993م).
3. الإمام بن حجر القسعلاني، **بلوغ المرام**، (الرياض: مكتبة دار السلام، 1993م).

4. أبو الفتوح على فضالة، **الهياكل التمويلية**، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1994م).
5. أحمد سعد عبد اللطيف، **بورصة الأوراق المالية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1994م).
6. إبراهيم علي إبراهيم، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي**،(بيروت:دار النهضة العربية،1998م).
7. الهادي آدم محمد، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، 2002م).
8. أنس البكري، وليد الصافي، **الأسواق المالية والدولية**، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002م).
9. أحمد سعد عبد اللطيف، **أسواق المال بورصات ومصارف وشركات تأمين**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003م).
10. إبراهيم محمد أحمد، **الشراكة**، (الخرطوم: بدون ناشر، 2004م).
11. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، (الإسكندرية: الدارالجامعية،2005م).
12. الواثق عطا المنان محمد، **قوانين العمل المصرفي والتجاري في السودان**، (الخرطوم: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، 2005م).
13. باري سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة د. طه عبدالله وعبد الفتاح عبد الرحمن، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1987م).
14. بشير خليفة قسم السيد، **إجراءات تسجيل الشركات تحت القانون 1925م**، (بيروت: دار الجيل، 1994م).
15. جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1984م).
16. جيمس أ. كاشين, وجويل ج ليرنر، **أصول المحاسبة**، **سلسلة شوم في المحاسبة**، (نيويورك: دار ماكجروهيل للنشر، 1984م).
17. جميل أحمد توفيق، **مذكرات في الأوراق المالية**، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1997م).
18. جمال جويدان، **الأسواق المالية والنقدية**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2002م).
19. حسن علي حبر وش، **الأسواق المالية**، (عمان: دار زهران، 1998م).
20. حمزة محمود الزبيدي،**إدارة الاستثمار والتمويل**،(عمان: دارعمار للنشر والتوزيع، 2000م).
21. حمزة محمود الزبيدي،**التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبو ء بالفشل**، (عمان: مؤسسة الوراق، 2000م).

22. حسين بني هاني، **الأسواق المالية، طبيعتها وتنظيمها**، (عمان: دار الكندى، 2002م).
23. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2004م).
24. خيرت ضيف، **محاسبة المنشأت المالية**، (القاهرة: شركة الإسكندرية للطباعة،1970م).
25. خيرت ضيف، وآخرون، **دراسات في المحاسبة المالية**، (بيروت: الدار الجامعية، 1982م).
26. خليل الشماع، **التحليل المالي للعميل المصرفي مع التأكيد على الشركات**، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1988م).
27. خليل الشماع، وخالد أمين عبد الله، **التحليل المالي للمصارف**، (عمان: اتحاد المصارف العربية، 1990م).
28. خيري علي الجزيري، **إدارة مالية**، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1993م).
29. خالد أمين عبد الله، **الافصاح ودوره في تنشيط التداول**، (الأردن: اتحاد المصارف العربية، 1994م).
30. خالد أمين عبد الله، **محاسبة شركات الأشخاص**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1998م).
31. خلدون إبراهيم الشريفان، **إدارة التحليل المالي**، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).
32. دونالد كيسو وجيري، وديجانت تعريب أحمد حامد حاج، **المحاسبة المتوسطة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2003م).
33. رشاد العطار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**،(عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000م).
34. رشاد العطار وآخرون، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، (عمان: دار البركة للنشر، 2001م).
35. رسمية قرياقص، **أسواق المال**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
36. رضوان حلوة حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
37. زكي عبد المتعال، **أصول علم المالية العامة والتشريع المالي المصري**، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1941م).
38. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، (عمان: دار وائل للنشر، 1998م).
39. زياد رمضان، **إدارة الاستثمارات**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999م).
40. سيد الهواري، **الاستثمار والتمويل**، (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، 1980م).
41. سليمان المنذري، **الأسواق العربية لراس المال**، (بيروت: دار الرازي، 1987م).

42. سيد الهواري، نبيل شاكر، **الإدارة المالية**، (القاهرة: مطابع عين شمس، 1994م).
43. سليمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996م).
44. سمير عبد الرحمن رضوان، **أسواق رأس المال ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، (القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996م).
45. سعيد توفيق عبيد، **أساسيات التمويل و الاستثمار**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1997م).
46. سمير محمد عبد العزيز ،**التمويل وا صلاح خلل الهياكل المالية**، (القاهرة: الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، 1997م).
47. سراج الدين عثمان، **إدارة أصول ومخاطر التمويل في البنك الإسلامي والتقليدي**، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2002م).
48. شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1980م).
49. شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1986م).
50. شوقي حسين عبد الله، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988م).
51. شوكت محمد عليان، **التأمين في الشريعة و القانون**، (الرياض: بدون ناشر، 1996م).
52. شاكر محمد وآخرون،**التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات**،(عمان: دار الطليعة، 2000م).
53. صلاح الدين حسن السيسي، محمد خليل برعي، **النقود والبنوك**، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1985م).
54. صادق الحسني، **محاسبة شركات الاشخاص**، (عمان: دار مجدلاوي، 1997م).
55. صلاح الدين حسن السيسي، **بورصة الأوراق المالية**، (بيروت: الوسام للطباعة والنشر، 1998م).
56. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، (الأردن: دار المستقبل للنشر، 1997م).
57. طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، (القاهرة: كليوباترا للطباعة والكمبيوتر، 1998م).
58. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل**، (القاهرة: الدار الجامعية، 2000م).
59. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002م).
60. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).

61. علي غريب شلبي، **بورصة الأوراق المالية دراسة علمية وعملية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1962م).
62. عبد المنعم مبارك، **النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1984م).
63. عبد الحي مرعي، **أصول المحاسبة المالية، مقدمة في الأسس المبادئ والإجراءات**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1986م).
64. عبد السميع المصري،**المصرف الإسلامي علمياً وعملياً**، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1988م).
65. عاطف محمد عبيد، **مصادر تمويل المشروعات**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م).
66. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل،1990م).
67. عبد الفضيل محمد أحمد، **توظيف الأموال**، (المنصورة: مكتبة الجلاء، 1990م).
68. عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1990م).
69. عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات**، (بيروت: الدار الجامعية، 1991م).
70. عامر لطفي، **البورصة أسس الاستثمار والتوظيف**، (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 1992م).
71. عبد المنعم أحمد التهامي، **أساسيات في الإدارة العامة، الجزء الأول**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م).
72. عبد الحي مرعي، **محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993م).
73. عبد الله الجزيري، و محمد بخيت ارسلان، **المنشآت المالية**، (القاهر ة: مطبعة جامعة عين شمس، 1993م).
74. علي أحمد شاكر وآخرون، **التأمينات التجارية والاجتماعية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1993م).
75. عبد العزيز الخياط، **الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1994م).
76. عبد الغفار حنفي، **البورصات**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1995م).
77. عبد المعطي رضا أرشيد، حسني علي خربوش، **أساسيات الإدارة المالية**، (عمان: مؤسسة راما، 1995م).

78. عبد الحميد الشورابي، **موسوعة الشركات التجارية**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1997م).
79. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **أساسيات الإدارة المالية**، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1997م).
80. عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م).
81. عبد الرازق رحيم جدي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار أسامة للنشر، 1998م).
82. عبد المعطي رضا أرشيد، رشيد محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، (عمان: الجامعة الهاشمية، 1999م).
83. عبد الغفار حنفي، د. سمية قرياقص، **الأسواق المالية والمؤسسات المالية**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999م).
84. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، (عمان: دار مجدلاوي، 1999م).
85. علي الحوات، **الضمان الجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي**، (بن غازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999م).
86. عثمان يعقوب محمد، **النقود والسياسة النقدية**، (الخرطوم: غير محدد الناشر، 2000م).
87. عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م).
88. عبيد علي حجازي، **مصادر التمويل**، (حلوان: دار النهضة العربية، 2001م).
89. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي، **الإدارة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
90. علي عباس، **الإدارة المالية في منشآت الأعمال**، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، 2002م).
91. عصام الدين محمد متولي، **تطوير التقارير المالية المنشورة بتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: دار جامعة أم درمان الإسلامية للنشر، 2003م).
92. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال**، (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، 2004م).
93. غريب جمال، **المصارف وبيوت التمويل الإسلامي**، (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1982م).
94. فرد ويستون، بوجين برجام، **التمويل الإداري، الجزء الثاني**، تعريب عبد الفتاح السيد النعماني، (الرياض: دار المريخ، 1993م).
95. فالتر مجيس و روبرت مجيس، ترجمة مصطفى عبد الفتاح وآخرون، **المحاسبة المالية**، (الرياض: دارالمريخ للنشر، 1995م).

96. فاطمة محمود، نوري الشمري، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999م).
97. فريد النجار، **البورصات والهندسة المالية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999م).
98. فوزي محمد سامي، **الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005م).
99. كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
100. ليستراى هينجر، وسيرج ماترلنش، ترجمة أحمد حامد حجاج، **المحاسبة التجارية**، (الرياض: دار المريخ، 1988م).
101. لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، (المغرب: المعهد الإسلامي للبحوث، 1990م).
102. محمد إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1416هـ).
103. محمد بن أبى بكرالرازي، **معجم مختار الصحاح**، (القاهرة: المطابع الأميرية، 1916م).
104. مصطفى كامل طه، **الوجيز في القانون التجاري**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1961م).
105. محمد بن ابي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1976م).
106. محمد باقر الصدر، **البنك اللاربوي**، الجزء الرابع، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1980م).
107. محمد توفيق بلبع، **محاسبة التكاليف**، (القاهرة: مكتبة الشباب، 1982م).
108. محمد عثمان إسماعيل، **أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م).
109. محمد بن أبى بكر الرازي، **مختار الصحاح**، (الكويت: دار الكتاب الحديث، 1987م).
110. محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مدخل مقارن، (القاهرة:دار الهاني للطباعة للنشر، 1987م).
111. محمد عبد الغفار، **التمويل والإدارة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1990م).
112. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثانية، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1991م).

113. محمد مطر، **المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل**، (الأردن: دار حنين، 1993م).
114. منير إبراهيم هندي، **أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال للأوراق المالية و صناديق الاستثمار**، (الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1993م).
115. محمود السيد الناغي، **نظرية المحاسبة**، (المنصورة: مكتبة الجلاء، 1994م).
116. منير إبراهيم هندي، **إدارة المنشآت المالية**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994م).
117. محمد سمير الصبان، واسماعيل إبراهيم جمعة، **الأسس العامة في القياس والافصاح المحاسبي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م).
118. محمود الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المالية**، (عمان: 1995م).
119. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**،(الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1996م).
120. محمد عبد المنعم أبو زيد، **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996م).
121. محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل الكوكبية**، (القاهرة: دار الهاني للطباعة، 1997م).
122. محمد مطر، **التحليل المالي والأدوات والاستخدامات العلمية**، (الأردن: دار وائل للنشر، 1997م).
123. منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1997م).
124. محمد أيمن عزت الميداني،**الإدارة التمويلية في الشركات**،(الرياض:مكتبة العبيكان، 1999م).
125. محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية والاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، (عمان: دار الحامد، 1999م).
126. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1999م).
127. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية منهج تحليلي معاصر**، (الإسكندرية: مكتبة الجامعة، 1999م).
128. محمد صالح الحناوي، وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م).
129. محمد صالح الحناوي، والسيدة عبد الفتاح، **المؤسسات المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).

130. محمد عطية وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، (عمان: دار الحامد، 2000م).
131. محمد محمود عبده ربه محمد، **طريقك للبورصة**، (القاهره: الدار الجامعية، 2000م).
132. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، (الأردن: دار وائل للنشر، 2000م).
133. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، (عمان: دار الشروق، 2000م).
134. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، (عمان: دار المستقبل للطباعة والنشر، 2000م).
135. منى قاسم، **صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000م).
136. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، (عمان: دار الطليعة، 2000م).
137. محمود حسن صوان، **أساسيات العمل الإسلامي**،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001م).
138. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
139. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر**، (طنطا: المكتب العربي الحديث، 2002م).
140. مؤيد عبد الرحمن الدوري، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003م).
141. محمد فريد العريني، **القانون التجاري**، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2003م).
142. محمد يونس، عبد المنعم مبارك،**النقود وأعمال البنوك**،(الإسكندرية:الدار الجامعية، 2003م).
143. منير إبراهيم هندي، **شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2003م).
144. مصطفى كمال طه، **الشركات التجارية – الأحكام العامة في الشركات**، (الإسكندرية: دار المطبوعات الخاصة، 2005م).
145. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م).
146. محمد علاء الدين الإمام، **الدر المنتقى، شرح ملتقى البحر**، (بيروت: دار سعادات، بدون تاريخ).

147. ناظم محمد، أحمد زكريا، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م).
148. نوال حسين عباس، **المؤسسات المالية**، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2000م).
149. هيئة المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية**، (الدوحة: هيئة المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2000م).
150. وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي والإطار النظري وتطبيقاته العملية**، (عمان: دارحنين، 1996م).
151. وليد رضوان العمار ،**أساسيات الإدارة المالية**،(عمان: دار الميسرة للطباعة والنشر ،1997م).
152. يوسف عوض العدلي، محمد احمد العظمة، **المحاسبة المالية**، (الكويت: ذات السلاسل، 1986م).
153. يوحنا آل آدم، وصالح رزق، **المحاسبة المالية**، (عمان: دار الحامد، 2000م).

ثالثاً : الرسائل الجامعية

1. إبراهيم فضل المولى، **محفظة البنوك التجارية السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م).
2. أشرف خوفو عزيز، **استخدام التحليل المالي وأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).
3. أيمن محمد زكريا، **تقويم أداء الأسواق المالية، دراسة مقارنة بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وسوق الدوحة للأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة النيلين رسالة دكتوراة غير منشورة، 2003م).
4. المقام محمد منصور عبودي، **دور البيانات والمعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية وبنك التنمية التعاوني الإسلامي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستيرغير منشورة، 2004م).
5. حماد عمر حماد، **أسواق الأوراق المالية، دراسة التطبيقات الحديثة للاستثمار المالي في السودان**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).
6. خالد محمد آدم، **تقييم الأوراق المالية من وجهة النظر المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).

7. شوقي عزمي محمود، **الاستثمار في الأوراق المالية-دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).
8. صلاح على أحمد، **المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال**، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2002م).
9. طارق عثمان آدم، **قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية وأثره على الجهاز المصرفي في السودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
10. عبد الله أحمد طه حسين، **أثر الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1988م).
11. عقيلة عز الدين، **أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر**، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 1990م).
12. عبد القادر محمد، د. بابكر إبراهيم، **محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، المجلد الثاني والأربعون، 2002م).
13. عبد المجيد عبدالرحيم علي، **دور التقارير المالية الدورية في تنشيط كفاءة سوق الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).
14. عصام الدين محمد متولي، **تطوير التقارير والقوئم المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، 2003م).
15. عبد الشكور عبد الرحمن موسى، **أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية- دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية السعودية**، 1999-2003م- (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م).
16. عمر علي بابكر، **التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية في المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2006م).
17. فتح الرحمن علي محمد، **كفاءة استخدام موارد قطاع الخدمات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2004م).

18. محمد حسن آدم، **أثر الاستخصاص في هيكل التمويل _ دراسة تحليلية للشركة السودانية للاتصالات _**(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م).
19. محمد أحمد الطراونة، **الخصخصة والكفاءة الإدارية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية**، (عمان: مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد السابع والعشرون، العدد1، 2000م).
20. محمد عبد القادر محمد الفضل، **معوقات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).
21. محمد سالم محمد خير، **كفاءة التمويل بالمرابحة في المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م).
22. محمد محمود أحمد ربايعة، **استخدام التحليل المالي للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الأردنية**، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة 2002م).
23. مصطفى نجم البشاري، **دور معايير المحاسبة والمراجعة في تنشيط أسواق رأس المال**، (الخرطوم: جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2002م).
24. منير موسى لطفي، **مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئولي الاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن**، (عمان: مجلة دراسات للعلوم الادارية، المجلد التاسع والعشرون، 2002م).
25. مأمون مدنى مهدي، **دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية**، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة ماجستير غير منشورة،2004م).
26. محمد أبكر أحمد، **هيكل رأس المال وأثره على القيمة السوقية للشركات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
27. محمد حسن عبد الغافر صقر، **المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
28. نبيلة عبد المنعم بسيوني، **هيكل تمويل المشروعات الصناعية بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج المصري**، (الخرطوم: جامعة القاهرة بالخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، 1988م).

29. نور الدين صالح عبيد، **التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل المصرفي**، (الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999م).
30. نجلاء فتح الرحمن أحمد، **استخدام الرفع المالي وأثره على القيمة الاستثمارية في الشركات والمؤسسات العامة السودانية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).
31. هالة خالد الربيع، **العسر المالي في شركات القطاع العام الصناعي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).
32. وفاء عبد العزيز، **تمويل الاستثمار الصناعي في مصر**، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1991م).
33. يحيى إبراهيم يعقوب، **قائمة التدفقات النقدية وأثرها على كفاءة سوق المال_ دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية_**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).

رابعاً : الدوريات والمجلات العلمية

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية في العام1989م**، النظم المالية والتنمية، ترجمة مؤسسة الاهرام، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1989م).
2. الإمارات العربية المتحدة، **عضوية السوق**، (أبوظبي: سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2000م).
3. الإمارات العربية المتحدة، **التقرير السنوي**، (أبوظبي: سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2001م).
4. الإمارات العربية المتحدة، **دليل الشركات المدرجة**،(أبوظبي: سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2001م).
5. الإمارات العربية المتحدة، **دليل الشركات المدرجة**، (أبوظبي: سوق أبوظبي للأوراق المالية،2001م).
6. أبو القاسم محمد نور، **دراسات في التمويل**، (الخرطوم: مجلة المصرفي بنك السودان، العدد الثلاثون، 2003م).
7. الإمارات العربية المتحدة، **التقرير السنوي**، (أبوظبي: سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2004م).
8. الإمارات العربية المتحدة، **دليل الشركات المدرجة**، (أبوظبي: سوق أبوظبي للأوراق المالية،2005م).

9. جمهورية السودان، **التقرير السنوي التاسع**، (الخرطوم: سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2003م).
10. جمهورية السودان، **التقرير السنوي العاشر**، (الخرطوم: سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2004م).
11. صابر محمد الحسن، **إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي السودان**، (الخرطوم: مطابع مصحف افريقيا، 2004م).
12. عدي قيصور، **حماية حقوق المساهمين في أبوظبي للأوراق المالية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002م).
13. عثمان حمد محمد، **ورقة إدارة السيولة في الاقتصاد الإسلامي، تجربة شهادات شهم شهامة**، (الخرطوم: المنتدى المصرفي الرابع والثلاثون،المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، 2003م).
14. مصطفى أحمد منصور، **القرار الاستثماري**، (الخرطوم: جامعة جوبا، 2001م).
15. نجوى محمد بدر الدين، **محاسبة الشركات**، (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين، 2004م).

خامساً : القوانين الحكومية

1. الإمارات العربية المتحدة، **قانون سوق أبوظبي للأوراق لسنة 2000م**.
2. الإمارات العربية المتحدة، **قانون هيئة وسوق الأوراق المالية رقم (4) لسنة2000م**.
3. جمهورية السودان، **قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة1994م**.
4. جمهورية السودان، **قانون صكوك التمويل لسنة 1995م**.

سادساً : المراجع الأجنبية

1. Astralian Accounting Research Foundation, Propsed Statement of Accounting Concept, "**Objectives of Financial Reporting**", December 1987.
2. Financial Accounting Sandards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concept No.2, "**Qualiative Characteristics of Accounting Information"**. 1980.
3. Financial Accounting Sandards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concept No.1, "**Objectives of Fianancial Reportiong by Busness Enterprises**". AICPA, November 1978.
4. Hary I. Wolk, Jere R. Francis & Michael G. Tearney, **Accounting Theory A conceptual and Institutional Approach**, Kent Publishing Company Baston Mass, August 1984.

5. Stephen H. Archer, Marc chootg & Geeorge Ractl. **Financial Management**. Jotin Willy and sons. New york 1979.
6. The Atlorneys Poket Dictionary- With Anolations from the United States Uniform Code- Law and Business Puplications Inc, USA 1981.
7. William Benton, **Engcyclopedia Batanca**, USS 1964.

سابعاً : المراجع الإلكترونية(NET)

1. http://www.adsm.co.ae (Abu Dhabi Securities Market)
2. http://www.nbad.com (National Bank of Abu Dhabi)
3. http://www.adcb.com (Abu Dhabi Commercial Bank)
4. http://www.sid.ae (Sharjah Islami Bank)
5. http://www.etisalat.ae (Emirates telecommunications Corpooration- Etisalat
6. http://www.bankofsudan.org
7. http://www.sudatel.net (Sudan Telecom- SUDATEL)
8. http://www.khartoumstock.com (Kharoum Stock Exchange)